نقد النّحو العربي عند المحدثين ـ إبراهيم مصطفى نموذجًا–

Criticizing of Arabic grammar in the modern scholars – Ibrahim Mustafa as model-

*د. مصطفى أحمد قنبر

وزارة التعليم والتعليم العالي، دولة قطر، mqnbr@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/09 تاريخ القبول: 2021/09/28 تاريخ النشر: 2021/12/25

ملخص:

يحاول هذا البحث أن يقف على جهود واحد من علمائنا المحدثين المعروفين في نقد النحو العربي، هو الأستاذ إبراهيم مصطفى، مبرزًا رؤيته للنص النحوي العربي، وأوجه القصور في النظر النحوي، وما يجب أن يضمَّه من قضايا؛ ومناقشًا لما عرض له في كتابه (إحياء النحو) من قضايا النص النحوي.

وقد خلص البحث إلى أن أفكار الرجل وجدت إشادة بها ممن ناصروا القضية، في حين لاقت من آخرين صدًا وعدم قبول، وشجعت بعض طلابه على السير في نفس النهج. كما أن نقْدَه اقتصار الدرس النحو العربي على الجملة، ووجوب تجاوزها إلى العبارة؛ رؤيةٌ مبكرة لمعالم الدرس النصي الذي عرفته الدراسات اللغوية والأدبية بعد وفاته بعقود.

كلمات مفتاحية: نقد النحو؛ إبراهيم مصطفى؛ النص النحوي؛ إحياء النحو؛ العلماء المحدَثون.

Abstract:

This research attempts to stand on the efforts of one of our well-known modern scholars in criticizing Arabic grammar, Professor Ibrahim Mustafa. It highlighting his vision of the Arabic grammatical text and the shortcomings in grammatical consideration, and the issues it should include. Moreover, it discusses what was presented to him in his book (Iihya Alnahw) from the issues of the grammatical text.

The research concluded that the man's ideas were praised by those who supported the cause, while others were rejected and not accepted, and encouraged some of his students to follow the same approach. His criticism is that the Arabic grammar lesson is limited to the sentence, and the necessity of transcending it to the phrase; An early vision of the features of the textual lesson that linguistic and literary studies knew decades after his death.

Keywords: critical grammar; Ibrahim Moustafa; grammatical text; Iihya Alnahw (The Revival of Grammar); modern scholars.

***المؤلف المرسل**: د. مصطفى أحمد قنبر، mqnbr@yahoo.com

1. مقدمـة:

ليست الدعوة إلى إعمال العقل، أو إعادة النظر فيما تركه لنا الأسلاف من تراث، تعني التنكر لجهودهم التي شيدوا بها هذا الإرث العظيم، أو الإقلال من منجزاتهم، التي أرسوا بها دعائم حضارة فريدة، طاولوا بها عنان السماء، وكانت لبناتٍ أساسية في صرح المنجز الحضاري الإنساني، وأساسًا متينًا من الأسس التي قامت عليها الحضارة الحديثة التي ينعم بها العالم الآن.

ولا يعني هذا النظر أن تكون نتيجته أن نلقي بكل ما أنجزوه في البحر، لأنَّ طرحهم للقضايا ومعالجاتهم لها لم تكن على الوجه الذي كان يجب أن يضمه الطرح وتتناوله المعالجة، من الشُّمول أو التنظيم أو إعادة الترتيب أو دقة التصنيف... بمنظورنا نحن الآن، وبعد أكثر من أربعة عشر قرنا من بزوغ فجر الحضارة العربية الإسلامية.

وليست الدعوات إلى إعمال العقل أو إعادة النظر في المنجز الحضاري العربي الإسلامي، يفهم منها أنها وليدة العصر الحديث، ونتيجة الاتصال بالحضارة الغربية الحديثة، كما يحلوا لكثيرين ممن ينسبون أنفسهم إلى التنوير، وأن عصور حضارتنا كان وسْمها العام الجمود والتقليد والسير على منهاج الأوائل، إذ ليس في الإمكان أفضل ولا أبدع مما كان، فضلا عن أنَّ إيثار السلامة، والنأي بالنفس، كان نهج كل من سولت له نفسه أن يعيد النظر فيما سطره الأوائل من السلف من علوم وفنون؛ خوفًا من أن تصوب إلى أصحاب هذا العقل المستنير ـ إن تجرأ وأعْمَلَ الفكرـ سهام حادة من حُراسه ومقدِّسيه.

ولسنا في حاجة إلى سوق الأدلة والحجج من الكتاب والسنة، التي تدعو إلى إعمال الفكر في كل ما حولنا من كتب منظورة كانت أم مقروءة... ومن ثم فقد نهض العقل العربي المسلم المستنير بفطرة الخالق ـ جلتْ قدرته ـ ولم يقنع بالركون والدعة، وكان قد انتفض كثيرًا بعد أن بللَّه قطْرُ حُرمة النظر ـ ولو خلسة ـ فيما سطره أسلافنا رضوان الله عليهم، وأعلن ثورته. فأعرب عن عدم الرضا بكل ما هو متوارث، والتمرد على حراسته التي تجرِّم إعادة النظر وإنعام الفكر. فأعملَ العقلَ فيما يجب إعمالَه، وسجل رؤيته التي لا تنتقص من قيمة التراث أو تزدريه، بل تضيف إليه كما سبق أنْ أضاف إليه الأولون.

لكنَّ بعضًا من بني جلدتنا رأى أن الفرصة قد واتته لكي يعبث بما شاء؛ مدفوعًا بقناعات أقل ما تُوصف به أنها رعناءُ! تفتقر إلى الرصانة والعقلانية، وتشي بسوء الفهم والبَله، أو بفهم مشوَّه غذَّته روافد عنصرية من حاقدين على التراث العربي الإسلامي؛ وتعاميًا عن شمسه التي سطعت فعمَّ ضياؤها الدنيا بأسرها؛ فرأى أن يثور على كل شيء، بدعوى التجديد تارة، ودعوى التنوير تارة أخرى؛ فانسخ من هُويته، وتعرى من ألبسة حضارته، بصورة سافرة وأخرى مقنعة، وكفر بالضوابط والحدود، ورأى أن عدم الثورة سبب التخلف والانحطاط والجمود، ووراء الهزيمة الحضارية والانكسار؛ ومن ثمَّ فَقَدَ بوصلة السير نحو التجديد بمفهومه العلمي السديد، وأخطأ في فهم المراد من المراجعة والتنضيد، متشدقًا بالتنوير والتجديد؛ فرأى أن ينقلب على عقبيه، وأن يبدأ من جديد، من حيث هو الآن، بل ويأخذ من الآخر حتى وإن كان فيه غرس لهُوية هذا الآخر ومحوٌ لهويته، ضاربًا بعرض الحائط كل ما هو منتمٍ إلى التراث أو الأصالة، فهذا الآخر هو المتقدم وهو الأقوى وهو الغالب، ونحن المغلوب الأضعف، المولع بالتقليد والجمود.[1]

إن أول خطوات التجديد هو قتل القديم بحثًا وفهمًا ودراسة، أما إذا مضى المجدد أو مدعي التجديد والتيسير برغبة في التجديد مبهمة، وتقدم بجهالة للماضي فأغفله، وحمل معوله ليهدم ويحطم ويشمئز ويتهكم، فذلكم ـ لعمرى ـ تبديدٌ لا تجديد، وطمس وتشويه، لينتهي به المطاف إلى الضياع الحضاري والانسحاق الثقافي وتذويب الهوية.[2]

بهاتين الرؤيتين المتغايرتين فهم بعض السلف والخلف التراث النحوي العربي، ونظروا في النص النحوي، وما هو عليه؛ فجاءت صرخات: خلف الأحمر (180هـ)، والجاحظ (255 هـ)، وابن مضاء القرطبي (592 هـ)، وابن خلدون (808 هـ)، ثمَّ رفاعة الطهطاوي، وعلي مبارك، وطه حسين، وإبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وعبد الرحمن أيوب ... وغيرهم.[3]

ومن الاتجاه الثاني، جاءت دعوات بعض المحدثين أمثال: عبد العزيز فهمي، ومحمد كامل حسن، وأمين الخولي، وسلامة موسى... وغيرهم. وقد وصل الأمر ببعضهم إلى التعدي على نظام الكتابة العربية، إذ طالب استبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي، بل والتقعيد النحوي والصرفي للهجة العوام المصرية، حتى تجاوز بعضُ الدارسين إلى حد التشكيك في منهج العلماء الأفذاذ.[4]

وفي السطور التالية نحاول أن نقف على جهود واحد من علمائنا المحدثين المعروفين في نقد النحو العربي، هو الأستاذ إبراهيم مصطفى، والتي تضمَّنها كتابه الشهير (إحياء النحو)، حيث ناقش فيه العديد من قضايا النحو العربي. وسنكتفي في هذه السطور بعرض رؤيته لحد النحو العربي ومجالات البحث فيه. مسبوقةً بفقرات تعرِّف بالمؤلف وكتابه ومنهجه الذي سار عليه في عرض القضايا التي حملتها صفحات هذا المؤلَّف.

2. الأستاذ إبراهيم مصطفى ـ النشأة والتكوين:

ولد الأستاذ إبراهيم مصطفى في سنة 1888م، تلقى تعليمه الأولي بالأزهر، ثم التحق بدار العلوم وتخرج منها سنة1910م، عمل الأستاذ بعد تخرجه مدرسًا بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ثم ناظرًا لها، ومفتشًا، وفي عام 1927م اختير مدرسًا للغة العربية بكلية الآداب بالجامعة المصرية.[5]

وكان اختيار الأستاذ إبراهيم مصطفى بمثابة إضافة قيمة إلى التنوع الفكري الذي ضمه القسم بدءًا بطه حسين، وأحمد أمين، وعبد الوهاب عزام، وأمين الخولي. تدرج الأستاذ إبراهيم مصطفى في مناصب كلية الآداب حتى أصبح أستاذًا للنحو، فلما أنشئت كلية الآداب بجامعة الإسكندرية في سنة 1942م انتقل إليها أستاذًا للأدب العربي، ورئيسًا لقسم اللغة العربية، كما عمل وكيلًا لها. وفي سنة 1947م عاد الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى كلية دار العلوم أستاذًا لكرسي النحو والصرف والعروض. فكانت كليته التي تخرج فيها ثالث كلية يتولى الأستاذية فيها بعد كليتي آداب القاهرة وآداب الإسكندرية. وفي العام نفسه انتخب عميدًا للكلية إلى أن أحيل إلى المعاش في سنة 1948، ولكن صدر قرار باستبقائه سنة أخرى، ثم ثلاث سنوات أخرى، وعاد أيضا عميدًا للكلية كما كان، وهكذا أتيح له أن يختم حياته الأكاديمية بأن يتولى عمادة الكلية التي كان قد تخرج فيها ولم يعمل فيها أستاذا إلا في عامه الستين،[6] وقد انتخب الأستاذ إبراهيم مصطفى لعضوية مجمع اللغة العربية في سنة 1949م في الكرسي السادس الذي خلا بوفاة المرحوم الأستاذ علي الجارم (١٨٨١- ١٩٤٩م)[7]

عُرف عن الأستاذ إبراهيم مصطفى شغفه بالعربية منذ صغر، فكان من أجود الطلاب حفظًا للغة وفن التجويد وعلوم القراءات، فضلا عن شدة شغفه بالبحث في كتب النحو والصرف،

وإلمامه بنصوصها وشواهدها وشروحها وحواشيها...حتى دعاه أحد أساتذته بسيبويه الصغير. [8] وقال عنه المرحوم الدكتور أحمد أمين يوم استقباله: "والحق أن ملكات إبراهيم مصطفى لم تقتصر على النحو والصرف، فهو إلى جانب ذلك أديب ممتاز جيد الأسلوب، واسع الخيال، يضع القصة القصيرة فيجيدها، وتعرض له الفكرة فيولدها. وقد صور صديقه الأستاذ أحمد حسن الزيات، في رثائه له في مارس 1962م، شخصيته تصويرًا بديعًا، بقوله: لم يكن إبراهيم مصطفى علمًا على شخص، وإنما كان علمًا على ثروة، كان ثروة ضخمة من علوم القرآن، وفنون اللسان، تجمعت بالحفظ والدرس والتحصيل والتمحيص والدأب والصبر والإيمان، في خمس وسبعين سنة، من يوم مولده إلى يوم وفاته...كان من أثر اعتداده برأيه انعتاقه من عبودية النص، وانطلاقه من إسار التقليد، فهو في الدين مجتهد، وفي اللغة مطور، وفي النحو متحرر."[9]

وقد كانت له إسهامات جليلة في عديد من الأعمال العلمية التي أصدرها مجمع اللغة العربية في القاهرة. فضلا عن كثير من المقالات والبحوث والكتب المؤلفة والمحققة التي نشرت له، إثر عضويته في كثير من اللجان العلمية في المجمع، ولم تكد تخلو دورة من دورات المجمع من بحث يلقيه، أو رأي يبديه، ومن أبرز إنتاجه العلمي:

1. إحياء النحو.
2. تحرير النحو. (بالاشتراك)
3. كتب القواعد المقررة على طلبة المدارس الإعدادية وكتب المطالعة. (بالاشتراك)
4. المعجم الوسيط (بالاشتراك)
5. سر صناعة الإعراب (تحقيق بالاشتراك).
6. إعراب القرآن الكريم للزجاج (تحقيق بالاشتراك).
7. الأنساب للبلاذري (تحقيق)[10]

3. كتاب إحياء النحو- مكانته وأسباب تأليفه:

أما عن الكتاب، فقد خصص الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه (إحياء النحو) لعرض أرائه النقدية في النحو العربي، وقد صدرت طبعته الأولى عام 1937م، ثم ظهرت بعد ذلك بسنوات طبعة أخرى لهذا الكتاب عام 1992م، ويعود سبب تسمية هذا الكتاب بـ (إحياء النحو) إلى اقتراح الدكتور طه حسين، صديق الكاتب الذي كان يتردد عليه كثيرًا ليسمعه فصولا من هذا الكتاب.[11]

وقد قدم الدكتور طه حسين لهذا الكتاب بمقدمة، [12] أثنى فيها على الكتاب وعلى صاحبه، خاصة في ملكات البحث التي انماز بها من غيره، كما تفعل المقدمات الغيرية،[13] وبيّن صلته الوثيقة بصاحب الكتاب والنقاش الذي دار بينهما عندما كانت يستمع إلى القضايا التي ضمها الكتاب. وقد تنبأ الدكتور طه حسين في مقدمته للكتاب بالضجة التي أثارها الكتاب، التي قد تجاوزت الضيق بالكتاب إلى الخصومة العنيفة والإنكار الشديد، وعِلة ذلك أن الكتاب جديد في أصله وصورته؛ حيث يخالف كثيرا مما ألف الناس. [14]

ولعل أول صدىً لهذا الكتاب، كان القبول الحسن الذي ختم به الدكتور طه حسين مقدمته تلك، حين مهَّد للثناء على الكتاب وعلى صاحبه، بقوله: " وأنا أتصور إحياء النحو على وجهين أحدهما أن يقرّبه النحويون من العقل الحديث ؛ ليفهمه ويسيغه ويتمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطرَّ الناس إلى أن يُعنَوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه" [15]؛ ليشيد صراحة بهذا المنهج الإحيائي الذي سار على هذين الوجهين، لكي يعرض علمًا حيًا يبعث الحياة في الذوق، ويفتح طريقًا للنحويين إن سلكوها فلن يُحيوا النحو وحده بل ومعه الأدب العربي. [16]

ومن المتحمسين لفكرة الكتاب، وأصدر كتابًا في نفس الموضوع وسار على نهجه؛ الدكتور عبد الرحمن أيوب، الذي قال: "يجدر بي الإشارة إلى أن أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث، لنقد نظريات النحاة التقليدين هو كتاب "إحياء النحو" بقلم إبراهيم مصطفى" [17] وقد أصدر كتابا بعنوان (دراسات نقديّة في النحو العربيّ)، صدَّره بمقدمة بقلم الأستاذ إبراهيم مصطفى. [18]

وممن سار على هذا الدرب ـ كما فعل د. عبد الرحمن أيوب ـ الدكتور مهدي المخزومي، الذي أصدر كتابا بعنوان (في النحو العربي: نقد وتوجيه)، يقول مصطفى السقا في تقدمته لهذا الكتاب: ومباحث هذا الكتاب وما سيتلوها من أعمال

الدكتور المخزومي تعد استمرارًا لمنهج تطوير النحو، الذي وضعه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي قرأه النحاة وقدَّروا ما فيه. [19]

أما الدكتور المخزومي فقد أشاد صراحة بالأستاذ وكتابه الإحياء، قائلا: "كان العصر الحديث بكل ما فيه من جديد، مبعث محاولات لإصلاح النحو وإحيائه، وكان خير هذه المحاولات ما قام به المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، وكان عمله هذا هو البادرة الأولى للعمل الجاد في إصلاح ما أفسدته القرون" [20]

ويرى الدكتور عز الدين المجذوب، أن الكتاب أول مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي، وهو لذلك منعرج أساسي في تاريخ التفكير اللغوي العربي الحديث، بالنظر إلى من سبقه وخاصة بالنظر إلى من لحقه من الباحثين الذين سيرددون الكثير من أهدافه وأقواله.[21]

ولا تعني هذه الإشادات بالكتاب أن كل ما أورده المؤلف كان مرحبًا به، وأنه كان على صواب فيما وجَّهه من نقد للتراث النحوي العربي، وأن رؤيته لما يجب أن تكون عليه كثير من مسائل التناول النحوي كانت صحيحة، ويكفي أن نشير هنا إلى أن الدكتور المجذوب الذي أشاد بالكتاب سابقًا، عرض في صفحات تالية بعد هذه الإشادة، لما رآه من قصور في الأفكار التي جاء بها كتاب (إحياء النحو).

كان الكتاب إذنْ مادة للنقاش الحاد منذ صدوره، وقد أخذ المؤلف يدافع عن مؤلَفه، حتى أقره مجمع اللغة العربية في مصر، وعُدلت المناهج الدراسية متبعة رأيه، ودُرِّس النحو تبعًا لهذا المنهج أربع سنوات في مدارس الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن صيحات من النقد طالبت بالعودة إلى النحو الأصلي؛ فعدل عن هذه الطريقة.[22]

أما عن الأسباب التي دفعت الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى تأليف هذا الكتاب، فقد أبان عنها في مقدمته بقوله: "أطمح في أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها".[23]

وعلل الشيخ لهذا الهدف بقوله: "اتصلتُ بدراسة النحو في كل معاهده التي يدرس فيها بمصر، وكان اتصالاً طويلاً وثيقاً؛ ورأيت عارضة واحدة، لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، وهي التبرم بالنحو، والضجر بقواعده وضيق الصدر بتحصيله؛ على أن ذلك من داء النحو قديمًا، ولأجله أُلف (التسهيل) و(التوضيح)، و(التقريب) واصطنع النظم لحفظ ضوابطه، وتقييد شوارده"[24] ليخلص بعد ذلك إلى نتيجة مفادها: " فشل هذا النحو أن يكون السبيل إلى تعلم العربية، والمفتاح لبابها."[25] ومن ثمَّ فعلاج هذا الفشل " في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية" [26]

وقد رغب الشيخ إلى تخليص النحو من نظرية العامل التي أثقلت في نظره كاهل الدارسين، يقول: "تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تُقصَد، ومطلب يُسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آمادًا، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء، ومزية في التصوير."[27]

غير أن هذا السبب الذي رُمي به النحو العربي إثر تبرم الناشئة، من قبل صاحب الكتاب، مرده إلى عدم التمييز بين المجال النظري والمجال التطبيقي في النشاط العلمي الذي نشأ عنه الخلط بين وصف العربية وتدريسها، فالصعوبات الملاحظة في تدريس لسان ما، يمكن أن تكون قرينة من القرائن تشير إلى أن القواعد النحوية المعتمدة ليست لائقة ولا كافية بوصف ذلك اللسان، ولكن هذه الصعوبات ليست دليلا علميًا في حد ذاتها على عدم كفاية ذلك النحو المعتمد.[28]

وعلى مدى سنوات سبع، اعتكف الرجل على النحو وما يتصل بمباحثه؛ ليخرج للمكتبة العربية هذا الكتاب الذي وسمه بـ (إحياء النحو)، الذي جاء في (225) صفحة، وخصصه لمناقشة اثني عشر موضوعًا في النحو العربي، بدأها بموضوع (علم النحو)، أو ما سماه (حد النحو كما رسمه النحاة) و(وجهات البحث اللغوي)، وختمه بالصرف، وقصد به (الممنوع من الصرف)، وليس علم الصرف. وما بين هذين الموضوعين عرض المؤلف لقضايا: أصل الإعراب، ومعانيه، التي استحوذت على نصف الكتاب تقريبا، ثم جاءت قضايا التوابع وموضوعات أخرى متفرقة.

وقد رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الفكرة التي قام عليها عمله: "تيسِّر النحو وتقربه إلى الطالب، وتقتصد عددًا من أبوابه، وتستغني عن كثير من مباحثه، ثم تضع القواعد على أساس مستقر من الصلة بين الإعراب والمعنى، فإذا أخذ الطالب بمراقبة تلك الصلة ونُبِّه إليها، كان قريبًا أن تكون منه بمنزلة السليقة."[29]

4ـ منهج الأستاذ إبراهيم مصطفى في النقد النحوي:

لم يصرّح المؤلف ـ يرحمه الله ـ في مقدمة كتابه منهجَه في مناقشة القضايا النحوية التي عرض لها بالنقد، كما هو الشأن في خطاب المقدمة في البحوث العلمية، لكننا من خلال وقوفنا على بعض القضايا نستطيع أن نضع أيدينا على معالم هذا المنهج، والذي سار على الخطوات الآتية:

1ـ عرض القضية النحوية التي ينتقدها.

2ـ مناقشتها لبيان أوجه القصور التي اعتراها.

3ـ محاولة البحث عن أسباب القصور التي أصابها.

4ـ التوجيه المناسب لمعالجتها وفق التصور الجديد الذي يراه.

وإزاء هذا عكف المؤلف على حشد كثير من الشواهد من التراث النحوي من عصور مختلفة، ولم يكتفِ بذلك، بل عرض لرأي أحد المستشرقين في قضية (أصل الإعراب)، وجعله تحت عنوان (رأي المستشرقين في أصل الإعراب)!

وبعد أن وقفنا على ترجمة الرجل، وتطرقنا إلى التعريف بكتابه (إحياء النحو) ودواعي تأليفه ومنهجه، فلن يسعفنا الوقت للوقوف عند كل القضايا التي أثارها هذا الكتاب وموقف المشتغلين بالبحث اللغوي عامة سيما النحوي منها ـ وقد كنا نأمل ذلك ـ خاصة أنها أثارت كثيرًا من الجدل. لذا سنكتفي بعرض ما يتعلق بنظرة الشيخ لعلم النحو عامة ووجهات البحث فيه.

5 ـ موضوع علم النحو:

موضوع علم النحو، أو حد النحو كما رسمه النحاة ـ كما عنْوَن المؤلف ـ هو أول القضايا التي تصدَّرت الكتاب، وكأن الرجل أراد أن يقول إن تحديد موضوع هذا العلم من الأهمية بمكان، حيث يسهل الوقوف على ما يندرج تحته من موضوعات، وما أُلحقت به من أخرى وهو منها بريء، ومن ثم يمكن وضع اليد على أوجه القصور التي أصابت موضوعاته، ويسهل إقامة الأدلة عليها.

وهذا أول ما بدأ به الشيخ: "يقول النحاة في تحديد علم النحو: إنه علم يُعرَف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً. فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء، ثم هم لا يُعنَون كثيرًا بالبناء

ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله."[30] ثم يصل بعد ذلك إلى نتيجة مفادها: أن "غاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب "[31]

وواقع الأمر أن القول بعدم اهتمام النحاة كثيرا بالبناء من قبل المؤلف، لا يعني أن مسائل البناء في النحو العربي كانت مهملة أو أنها لم تأخذ حقها من البحث والدرس، بل يمكن القول: إنها كانت في المرتبة الثانية من الاهتمام أو من الأولويات البحثية في هذا العلم. وهذا ليس بدعًا في علم النحو ـ هذا إن سلمنا بهذه المقولة بعد تقصي كل مباحث النحو العربي على مدى العصور- فكثير من مناشط العلم لا يكون فيها الاهتمام على نحو متعادل بين كل مباحثه أو مجالاته، وذلك طبقًا لمدى الحاجة المجتمعية إليه أو توفر المادة البحثية التي ينطلق منها. أما القول بأن غاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، فهذا القول يناقضه القول الأول، ولا يعني إطلاق واحد من النحاة على علم النحو (علم الإعراب) أن نسلم بهذا الأمر ونعممه.

وينطلق الشيخ من النتيجة التي خرج بها، إلى أن في ذلك التحديد "تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، فإن النحو ـ كما ترى، وكما يجب أن يكون ـ هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها."[32]

لقد كان الشيخ يطمح إلى تجاوز البحث النحوي مستوى الكلمة إلى مستوى الجملة، وما هو أكبر من الجملة وهو مستوى العبارة، وهذا لا يعني أن نحاتنا ـ يرحمهم الله جميعا ـ قد أهملوا دراسة الجملة وتأليفها، وليس هذا الأمر بخفيٍ حتى نقيم عليه الدلائل من تراثنا التليد.

أما ما أشار إليه الشيخ باتساق مكونات العبارة: (ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها)، فتلك عبارة من عبارة الشيخ سبق بها أصحاب الدراسات النصية أو (نحو النص) بعقود، أولئك الذين عنوا بدراسة النص والمعايير التي يكون بها النص نصًا. ولا يخفى ما في التراث العربي من مؤلفات عُنيت ـ على سبيل المثال ـ بالتماسك النصي ترقى إلى مستوى ما قدمته اللسانيات النصية المعاصرة، مثل: كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي (794هـ)، وكتاب (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطي (911هـ)".[33]

ويزيد الشيخ الأمر بيانًا بقوله: "وذلك أن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصًّا تتكفل اللغة ببيانه، وللكلمات مركبةً معنى؛ هو صورة لما في أنفسنا، ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس. وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يُراد حتى تجري عليه، ولا تزيغ عنه."[34]

وهذه إلماحة رائعة من الشيخ، فلكل لغة قواعدها التي يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، لكن القول بأن لكل كلمة منفردة معنى خاصًا تتكفل اللغة ببيانه، وكذا للكلمات المركبة، يحتاج إلى بعض التدقيق، فالكلمات منعزلة خارج السياق لا معنى لها في نفسها، يقول ج. فندريس (J. vendryes) في ذلك: إن السياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، بالرغم من المعاني التي في وسعها أن تدل عليها. والسياق أيضًا هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية.[35] ولهذا يصرح فيرث بأن المعنى لا يتكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة.[36]

ثم يشير إلى ما يجب أن يكون عليه علم النحو، وآفاق الموضوعات التي يجب أن يشملها، قائلا:" فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تَعَرُّف أحكامها قد ضيَّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا منحرفة إلى غاية قاصرة،

وضيَّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة. فطرق الإثبات، والنفي، والتأكيد، والتوقيت، والتقديم، والتأخير، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس، إلا ما كان منها ماسًّا بالإعراب، أو متصلًا بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية، وتقدير أساليبها."[37]

وهنا نجد الرجل قد تحامل على النحاة تحاملا شديدًا، أولا: لأنه أراد أن يغيِّر موضوع هذا العلم، أو المادة التي يبحث فيها، وثانيًا: لأنه أراد أن يدخل ما تكفلت به علوم البلاغة وقامت بدراسته دراسة وافية. فهل الشيخ يريد أن تتداخل المباحث في العلمين، ويلغي الأول الثاني؟ وهل النحاة لم يكونوا على علم بأحكام النظم وأسرار اللغة؟ وهل البلاغيون لم يكونوا على وعي بقواعد العربية وأسرار التأليف خارج الأطر العامة التي تحكم النحو العربي بحدوده المعروفة. حتى الدراسات البينية التي ظهرت بعد صدور كتاب الشيخ بعقود، كانت إثر تداخل اهتمامات العلوم، ولم يكن لها بحال من الأحوال أن تُدخِل في علم ما، ما ليس منه من المجالات البحثية، وتنتزعه انتزاعها من أحدها ليدخل إليها، والحديث في هذا ذو شجون!

لكن يبدو أن الشيخ قد تراجع قليلا، حين قال عن النحاة: "ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين يُضطَرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه؛ فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض أدوات النفي، حين أرادوا شرح التعليق وبيان مواضعه، ولزمهم أن يحصوا من الأدوات ما يحجب ما قبله عن العمل فيما بعده، وبيَّنوا بعض الأدوات التي يجب أن يليها فعل، والتي لا يليها إلا اسم، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال، ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب، تابعة لغيرها، فلم يُسْتَوْفَ درسها ولا أُحِيط بأحكامها."[38]

وهذا التراجع من الشيخ، والإقرار بما أنجزه السلف في علم النحو، وإن كان على غير الوجه الذي كان يأمله؛ يجعل القارئ في حيرة من أمره، فهل الشيخ كان يأمل أن يدخل علم البلاغة وعلى وجه الدقة (علم المعاني) في علم النحو، وهل عندما تدخل ـ المباحث التي أشار إليها ـ في علم النحو تخلصه من التبعية لهذا العلم؟

إن التناول البحثي الذي عابه الشيخ على سلفنا من النحاة والذي جاء متفرقًا، اقتضته طبيعة المعالجة النحوية للموضوعات التي عنونوا بها لمباحثهم؛ ربما لأنهم أرادوا أن يبينوا الصلة الوثيقة بين علوم العربية، وأن المشتغل بالبلاغة لا يمكنه أن يغضّ الطرف عن طرق التأليف النحوي والإفادة منه، هذا إن كان المعنِي بذلك الاشتغال نحويًا فقط، وقلما يكون!

يمكن أن يكون اعتراض الشيخ مقبولا، على (حد علم النحو) ومجالاته البحثية، إن لم يكن لعلم المعاني في المنجز الحضاري العربي وجود، أو كان موجودًا، ولكن له اهتمامات أخرى غير ما كان الشيخ يتطلع إليه؛ حتى ينادي بأن ينهض بهذه المباحث نحاة العربية، أو أن الرجل لم يكن على اطلاع كافٍ بالمباحث البلاغية التي اختصت بما رآه الشيخ تقصيرا في جانب البحث النحوي... لكنَّ كلَّ ذلك لم يكن!

وهنا أتسأل هل إذا أضيف للدرس النحوي النكات المختصة بأحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة، وفقه العربية، وتقدير أساليبها ـ التي تكفل بها علم المعاني ـ جنبًا إلى جنبا مع حد النحو الذي يراه قاصرًا، ينتقل الدرس النحوي نقلة أخري، فيصبح يسيرا بعد عسر، ومقبولا بعد تبرم، ويصير الدارس منشرح الصدر بعد ضيق؟ أحسب أن ذلك تصور مبالغ فيه! ومجاف للواقع، هذا إن لم يزد الطين بلةً!

إن تبرم الدراسين من النحو العربي، ليس مسؤولا عنه النحاة وما أنجزوه في هذا العلم، وإلا لأعرض عن تعلمه عدد كبير من الدارسين، نعم هناك بعض التبرم نتيجة عدد من الصعوبات في هذا العلم، كما هو شأن التلقي في كثير من علوم أخرى

نظرية وتطبيقية، لكنَّ هذا التبرم والضيق قد شاركت فيه وبقوة عوامل أخرى لا يمكن إغفالها، منها: طريقة بناء المنهج الذي يقدَّم للدارسين، وطرائق التدريس التي توصف بالعقيمة، وعدم مراعاة أحوال المتعلمين المختلفة، فضلا عن طرائق التقييم في البرنامج التعليمي...

وهذ ما صرح به الشيخ حين قال: "وإذا جئنا إلى مدارس الناشئين، كانت المشكلة في تعليمهم النحو أشد وأكد؛ .... قد جعل المفتاح إلى تعلم العربية، وكتب على الناشئ أن يأخذ بنصيبه منه، منذ الخطوة الأولى في التعليم الابتدائي والثانوي، واختير له جملة من القواعد، قدر أنها تفي بما يحتاج إليه لإصلاح الكلام وتقويم اللسان، ثم كانت خصومة هادئة قاسية بين طبيعة التلميذ، وبين هذا المنهاج والقائمين عليه. أما التلميذ فقد بذل الجهد واعيًا ولم يبلغ من تعلم العربية أربًا. وأما أصحاب المنهج. فقد رأوا أن يزيدوا في منهجهم، ويكملوا للتلميذ حظه من القواعد، فلا سبيل له إلى العربية غير هذا النحو؛ فزادوا في هوامش كتبهم ما يكمل القواعد ويتمم الشروط، ثم تسللت هذه الزيادات إلى جوف الكتاب فضخم، وزاد المنهاج المفروض، ولكن طبيعة التلميذ الصادقة في إباء هذه القواعد، والتململ بحفظها، لم تخف شهادتها، ولم يستطع جحدها، فكانت ثورة على المنهاج وأصحابه، وخفف منه، وانتقص من مسائله، والداء لم يبرأ، والعوارض لم تتغير، وتكررت الشكوى، وعادوا على المنهاج بالنقص."[39]

وقد تكفلت بحوث تربوية كثيرة بالوقوف على هذه الظاهرة، وقامت بدراستها دراسة علمية وميدانية، سواء أكان الدراسون من الناطقين بالعربية، أم كانوا من الناطقين بغيرها، وخرجت بما ينفي عن هذا العِلْمِ ما رُمي به من قِبل بني جلدتنا قبل أن يكون من غيرهم.

6ـ خاتــمة:

وبعد؛ فقد وقف هذا البحث على جهود عَلم من أعلام الدرس اللغوي والنحوي الحديث هو الأستاذ إبراهيم مصطفى، الذي كان واحدًا ممن تبنوا فكرة تجديد النحو وتيسيره. فعرَّف به وبمؤلفاته، خاصة كتابه (إحياء النحو). ثم عرض لأفكاره في مسألة تجديد النحو العربي أو ما سماه (إحياء النحو)، وأفرد النقاش لآرائه التي تعلقت بحد علم النحو ومجالات البحث فيه. وكان من جملة النتائج التي خرج بها ما يلي:

1ـ كانت جهود الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) امتدادًا للمنهج النقدي الذي عرفه النحو العربي في القديم والحديث.

2ـ لاقت أفكار الشيخ إشادة بها ممن ناصروا القضية، في حين لاقت من آخرين صدًا وعدم قبول.

3ـ شجعت أفكار إبراهيم مصطفى بعض طلابه على السير في نفس النهج، ومن ثمَّ خرجت بحوثٌ مماثلة تعنى بالنظر النقدي في قضايا النحو العربي.

4ـ لم تكن معاناة الطلاب التي دفعت بالشيخ إلى تأليف كتابه سببًا مقبولا عند بعض الباحثين، فليست موضوعات النحو التقليدية هي وحدها المسؤولة عن ذلك.

5 ـ نقْدُ الشيخ اقتصار الدرس النحو العربي على الجملة، ووجوب تجاوزها إلى العبارة؛ رؤيةٌ مبكرة لمعالم الدرس النصي الذي عرفته الدراسات اللغوية والأدبية بعد وفاة الشيخ بعقود.

6 ـ الجمع بين قضايا النحو وموضوعات البيان العربي في تدريس الناشئة لن يقضيَ على مشكلة تبرم الدارسين من النحو العربي، بل ربما يزيد الصعب صعوباتٍ.

ولايزال المجال خصبًا لمناقشة كثير من أفكار الشيخ، ومدى الإفادة منها في الدرس اللغوي عامة والنحوي خاصة، وهو ما نوصي به الباحثين. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

7. قائمة الإحالات:

أ/الكتب:

- **العربيّة:**

1. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ط 2(1992).
2. أمين الخولي: مناهج تجديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة (١٩٩٥م)
3. ج. فندريس: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (1950).
4. د. صابر بكر أبو السعود: في نقد النحو العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة (1988م).
5. د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقديّة في النحو العربيّ، مؤسسة الصباح، الكويت (1980).
6. د. عز الدين المجذوب: المنوال النحوي العربي، كلية الآداب سوسة، ودار محمد على الحامي، تونس، ط1(1998)
7. د. محمد مهدي علام: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما 2ـ المجمعيون، القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (1386هـ ـ 1966م).
8. د. مراد كامل: دلالة اللفاظ العربية وتطورها، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة (1963).
9. **د. مصطفى أحمد قنبر: خطاب المقدمة في التأليف العربي ــ دراسة تحليلية في مصنفات مختارة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1(2021).**
10. د. مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط 2 (1406هـ ـ 1986).
11. د. يمنى طريف الخولي: أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة (2014).

ب/المقالات:

12. د. امحمد بنبري: نظرة في النحو العربي، مفهومه وسبيل تحصيله، في: مجلة: الإحياء، جامعة باتنة1ـ الحاج لخضر، الجزائر، مجلد11، ع 1.
13. د. عز الدين عماري: في نقد النحو العربية ـ بحث في النشأة والتطور، في: مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، جامعة محمد بضياف: المسيلة ـ الجزائر، ع3، (2018).

ج/الأطروحات:

14. بن الدين خولة: الإسهامات النصية في التراث العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات ـ جامعة وهران1 (2015-2016).
15. سليمان يوسف خاطر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان (1421هـ ـ 2000م).

د/المواقع الإلكترونية:

16. د. محمد الجوادي: إبراهيم مصطفى.. سيبويه الجديد، في:

https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/6

8. الهوامش:

1 –انظر: د. محمد بنبري: نظرة في النحو العربي، مفهومه وسبيل تحصيله، في: مجلة: الإحياء، جامعة باتنة1ـ الحاج لخضر، الجزائر، مجلد11، ع 1، ص224.

2– انظر: د. يمنى طريف الخولي: أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة (2014) ص 22، 23. وأمين الخولي: مناهج تجديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م، ص١٠٩.

3– انظر : د. صابر بكر أبو السعود : في نقد النحو العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة (1988م)، ص 7 وما بعدهـا. ود. عز الدين عماري: في نقد النحو العربية ـ بحث في النشأة والتطور، في: مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، جامعة محمد بضياف ـ المسيلة الجزائر، ع3، (2018) ص150.

4 – انظر: سليمان يوسف خاطر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان (1421هـ ـ 2000م) ص171.

5– د. محمد مهدي علام: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما 2ـ المجمعيون، القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (1386هـ ـ 1966م) ص11.

6 – انظر: د. محمد الجوادي: إبراهيم مصطفى.. سيبويه الجديد، في: https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/6

7– انظر: محمد مهدي علام: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص12. ود. محمد الجوادي: إبراهيم مصطفى سيبويه الجديد، في https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/6

8–انظر: محمد مهدي علام : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص 12.

9 – انظر : د. الجوادي: إبراهيم مصطفى سيبويه الجديد، في https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/6

10 – انظر: محمد مهدي علام: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، 12–13. ود. محمد الجوادي: إبراهيم مصطفى سيبويه الجديد، في https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/6

11– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ط 2 (1992) ص(ن) وما بعدها.

12–من العجيب أن كتابين في ذات الموضوع (نقد النحو) قد صدرا بعد كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى، ترددت فيهما كثير من أفكار الرجل، وقُدِّم لكلاهما بمقدمة غيرية من أحد أعلام الدرس اللغوي والنحوي : الأول كتاب د. عبد الرحمن أيوب : دراسات نقديّة في النحو العربيّ، الذي صدر عام 1957م وقدم له إبراهيم مصطفى، والثاني: كتاب د. مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه. الذي صدر عام 1964م، وقدم له الأستاذ مصطفى السقا، وكأنَّ المؤلفين د. أيوب، ود. المخزومي، أرادا أن يتحصَّنا بعلمين يناصرانهما الأفكار التي حملها كلا المؤلَفين.

13–فصلت القول في المقدمات الغيرية وخصائصها وأنواعها في كتابي: خطاب المقدمة في التأليف العربي ـ دراسة تحليلية في مصنفات مختارة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1(2021) ص 105 وما بعدها.

14– انظر مقدمة الدكتور طه حسين ، في: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص(ن)

15–المرجع السابق، ص (س)

16–المرجع نفسه.

17– د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقديّة في النحو العربيّ، مؤسسة الصباح، الكويت (1980) الهامش، ص(ج)

18 – انظر: المرجع السابق، ص (أ).

19–انظر: تقديم الأستاذ السقا، في: د. مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط 2 (1406هـ ـ 1986) ص10.

20–المرجع السابق، ص 15.

21– انظر: د. عز الدين المجذوب: المنوال النحوي العربي، كلية الآداب سوسة، ودار محمد على الحامي، تونس، ط1(1998) ص 13.

22 – د. محمد مهدي علام: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص 11.

23 – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص(أ).

24 – المرجع السابق: ص (ب).

25– المرجع نفسه، ص (د)

26 – نفس المرجع والصفحة.

27 – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص195.

28– د. عز الدين المجذوب: المنوال النحوي العربي، ص15.

29- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص195.

30- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص1.

31 - المرجع نفسه.

32 - المرجع السابق، ص 1.

33- انظر: بن الدين خولة: الإسهامات النصية في التراث العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات ـ جامعة وهران1 (2015-2016) ص (ج).

34- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص2.

35- ج. فندريس: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (1950) ص 231. وانظر: د. مراد كامل: دلالة اللفاظ العربية وتطورها، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ص 22.

36 - د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة ، ص68.

37- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 2.

38- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 3.

39- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص (ج).